رفع مستوى المشتغلين بالزراعة

يعود بالخير والفائدة على العـــالم أجمع

للأستاذ بطرس باسيلى بك

تتسع زراعة بعض المحصولات الزراعية ، أو تضيق تبعاً لارتفاع أسعارها فى موسمها السابق أو انخفاضها فيه ، كما أن أسعار كل محصول فى أثناء الموسم هى التى تدفع الزراع إلى العناية به أو اهماله ، وكثيراً ما يخيب ظنهم ، فتنخفض الأسعار عند الحصاد إلى حد لايعوضهم نفقات الزراعة ، أوترتفع هذه الأسعار فجأة وعلى غير انتظار فلا يفيدون من ورائها إلا فائدة محدودة ، وقد تفوتهم الفائدة بوجه عام فى كثير من الحالات .

والزراعة إلى جانب ذلك ، تقع تحت رحمة الطبيعة فى مقدار الإنتاج ، فهى إذا صادفها جو ملائم وخفت وطأة الآفات التى تنتابها جاء المحصول كبيراً . أما إذا وقع العكس من ذلك خاب المحصول وعجز عن سد حاجة الأسواق إليه ، ولهذا لايستطيع الزارع ـــ خلافا للصانع ـــ أن يكفل قدراً معيناً من الإنتاج الذى يتعرض لتقلبات وظروف شتى فى ميعاد جنى ثماره .

وقد تبين فى أثناء الحرب أهمية استقرار أسعار المحصولات تشجيعا للإنتاج الزراعى وتوفيراً للغذاء ، ولهذا كفلت بعض الحكومات لزراعها أسعاراً تذاع عليهم قبل الموسم الزراعى ، واهتمت الهيئات الدولية بذلك ، لأن الزراع يؤلفون ثلثى سكان المعمورة ، فما ينالهم من ضرر يهتز له العالم بأسره ، كما أنهم بحكم كثرتهم ، يعدون المستهلك الأول للسلع التى ينتجها الصانع ، ومن ثم فكل رخاء ينالهم يعود بالخير على فريق المشتغلين بالصناعة أيضا ، ولهذا كان رفع مستوى المعيشة للمشتغلين بالزراعة وزيادة قوتهم الشرائية ، مما يعود بالفائدة على العالم أجمع ، وقد كانت هذه الغاية من أهم البواعث على تأليف منظمة الأغذية والزراعة ، ومن أول مبادئها أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية للمنتجين ، وغير مرهقة للمستهلكين .

وفى أثناء الحرب أنشىء بواشنجطون مجلس مثلث فيه كل من حكومات كندا وانجلترا والولايات المتحدة ، للعمل على توزيع الأسمدة والآلات الزراعية بين البلاد التى تنتج المحصولات الغذائية ، وتوزيع المنتجات الغذائية على البلاد التى تفتقر إليها ، ولما كان الإنتاج الزراعى قد بات ضعيفا فى السنوات التى تلت الحرب ، فقد أنشىء فى سنة ١٩٤٦ المجلس الدولى للإسعاف الغذائى بناء على دعوة منظمة الأغذية والزراعة على أثر انحلال المجلس سالف الذكر ، وقد عنى هذا المجلس بتوزيع المقادير القابلة للتصدير من المخصبات والمنتجات الغذائية على البلاد التى تحتاج لاستيرادها بحصص معينة ، مع تحديد أسعار مقبولة لها ، ثم شكل هذا المجلس لجنة لكل من هذه السلع ، تمثل فيها الحكومات المستوردة والمصدرة ، وقد قام هذا المجلس بمهمته الشاقة فى خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وبازدياد الإنتاج الزراعى فى العالم للمحصولات والسلع التى يقوم المجلس بتوزيعها انتهت مهمته ، وانحلت لجانه الواحدة بعد الأخرى ، ولم يبق منها غير لجنة الأرز التى ينتهى عملها فى نهاية هذا العام .

وقد نهض العالم من الكبوة التى أصابت الإنتاج الزراعى فى أثناء الحرب الأخيرة إذ اقترب انتاج العالم الحالى من مستوى السنوات السابقة للحرب غير أن عدد سكان العالم زاد بنسبة ١٠ ٪ ، ولهذا أصبح نصيب الفرد من مجموع الإنتاج العالمى يقدر بنسبة ٩٠ ٪ من نصيبه قبل الحرب ، ومعنى هذا أن الحالة الغذائية التى كانت تعد سيئة قبل الحرب لنحو ثلثى سكان المعمورة أصبحت اليوم أسوأ مما كانت . ومما يزيد الطين بلة أن التجارة الدولية أصبحت اليوم أضعف مما كانت عليه ، فقد تبين أن الأقطار تتبادل ما يقل عن ١٠ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى للمواد الغذائية ، وأن هذا القدر يبلغ ثلاثة أرباع ما كانت تتناوله التجارة الدولية قبل الحرب ، وهذا نتيجة تعويل كثير من البلاد على كفاية حاجتها الغذائية من منتجاتها ، ولضعف قوتها الشرائية أو لعدم توافر العملات الأجنبية التى تشترى بها ما يلزمها من هذه المنتجات .

وقد أصبحت مشكلة اليوم هى تراكم المنتجات الزراعية فى بعض البلاد ، بالرغم من الحاجة الشديدة إليها فى بعضها الآخر الذى لا يقوى على شرائها ، وهذه المنتجات

الفائضة على طلب الأسواق الدولية تؤدى إلى خفض الأسعار، ولا يقتصر ذلك على البلاد التى توجد فيها هذه الأرصدة المتراكمة فإن انخفاض الأسعار فى ناحية من نواحى المعمورة سرعان ما يجد صداه فى بلاد أخرى ، وليس أقوى على هدم الخطط التى توضع للرقى الزراعى من انخفاض أسعار المحصولات ، وعدم استقرارها عند حد يتكافأ مع نفقات الإنتاج ، ويكفل للمنتج عيشة راضية .

وقد بدأت أول محاولة دولية لإقرار أسعار المحصولات بعقد اتفاقات بين دولتين أو أكثر من الدول المصدرة والمستوردة ، عن مقادير معينة يتم تداولها فى حدود أسعار متفق عليها ، وأهم هـــذه الاتفاقات اتفاقية القمح ، وقد عقدت لأول مرة فى وشنجتون فى مارس - أبريل سنة ١٩٤٦ ، وقبلتها ٤١ دولة . وقد عمل الرئيس ترومان على قبول الكونجرس تلك الاتفاقية هذا العام بعد أن خذلت فيه فى العام الماضى . ولكن هذه الاتفاقية لا تتناول أكثر من نصف المحصول الذى يدخل فى التجارة الدولية ، كما أنها لا تحقق جميع الأغراض التى ترمى إليها منظمة الأغذية والزراعة ، والتى أشارت إليها فى اجتماعها بجنيف عام ١٩٤٧ ، وذلك بتوسيع استهلاك القمح ، وتكوين مقادير تختزن للحاجة وقت المجاعة .

أما القطن فإن اللجنة الدولية التى شكلت عام ١٩٣٦ ، وانضم اليهـــا ٢٦ دولة فقد قررت فى اجتماعها فى بيروكسل فى أبريل الماضى ، تكليف اللجنة الدائمـــة التى تتبعها بواشنجطون أن تعنى بجمع المعلومات عن تقدم الصناعة القطنية فى العالم وتتقدم الحكومات المشتركة فى اللجنة بمقترحاتها عن الوسائل التى تؤدى إلى زيادة استهلاك القطن والمنتجات القطنية ، وتحقيق الموازنة بين انتاج القطن واستهلاكه . والقطن إلى جانب العوامل التى تؤدى إلى تقلب الأسعار للمحصولات الزراعيـة عامة ، يخضع للعوامل المرتبطة بالصناعة ، لهذا فمشكلته أشد تعقيداً ، وللآن لم يبد إقبال ما على عقد اتفاقات دولية عنه إلا من جانب البلاد المصدرة دون المستوردة .

وفى عام ١٩٣٧ عقدت اتفاقية للسكر بين تسع عشرة دولة ، وكان القصد منهـا ،

منع المنافسة الضارة بين البلاد التى تنتج السكر فى تصريف منتجاتها بالبلاد التى تستهلكه وكانت مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، غير أنها كانت تجدد سنويا ، حتى جاءت الحرب فوقفتها . وقد بدأ التفكير فى العودة إلى مثل هذا التعاقد ، غير أن الصعوبة الكبرى التى تعترضه أن البلاد الرئيسية التى تصدر السكر هى من بلاد العملة الصعبة فى حين أن البلاد التى تستورده هى من بلاد العملة السهلة .

ويوجد اتحاد دولى للمنتجين الزراعيين « يرمز له بالحروف I.F.A.P. » وهو لا يمثل الحكومات ، بل يمثل الزراع والهيئات التعاونية فى ٢٥ دولة ، وقد اهتم هذا الاتحاد بموضوع استقرار أسعار المحصولات ، فعقد هذا الاتحاد اجتماعاً فى كندا من ٣١ مايو إلى يونيه سنة ١٩٤٩ ، وأصدر قرارات يؤيد فيها منظمة الأغذية والزراعة فيما تذهب إليه لاستقرار أسعار المحصولات وتقدم إلى مجلس المنظمة فى اجتماعه الأخير بباريس بمقترحات عملية فى ذلك ، فأشار بأن تشمل كل اتفاقية دولية خاصة بالسلع الزراعية نصاً يشير إلى وكالة دولية لجميع اتفاقات السلع تعمل على التوفيق بينها ، وتحصل هذه الوكالة على عمولة عن كل وحدة يتم التعامل عليها بمقتضى الاتفاقية ، ويقرر فى كل اتفاقية مقدار هذه العمولة وكيفية التصرف فى الاموال التى تجتمع منها وتدفع العمولة مناصفة بين البلاد المستوردة والمصدرة ذات الشأن ، وتحدد الاتفاقية السعر الأدنى والسعر الأعلى للبيع والشراء بين البلاد الموقعة للاتفاقية ، مع عدم الإخلال بحرية التجارة بصفة عامة إلى أبعد حد .

ويشترط أن يدفع كل بلد وقع الاتفاقية العمولة كاملة إذا ما اشترى أو باع فى غير حدود الاتفاقية ، واقترح عند ارتفاع الأسعار تكوين أموال احتياطية تدفع منها علاوات للمنتجين فى السنوات التى تنخفض فيها الأسعار مع تكوين مخزونات من السلع عند زيادتها عن طلب الأسواق لسد حاجة المستهلكين ، ووقايتهم من المغالاة فى ارتفاع الأسعار ، واقترح أيضاً تكوين وكالة تعمل على تصريف السلع التى تزيد على حاجة الأسواق فى البلاد التى تفتقر إليها ، ولا تقوى على شرائها بالأسعار التى تتناسب مع حالة هذه البلاد دون الإضرار بالأسعار التى يحصل

عليها المنتجون بصفة عامة ، وتتحمل الحكومات المختصة ، وهذه الوكالة مناصفة ، فروق الأسعار فى ذلك .

وقد اهتم مجلس منظمة الأغذية والزراعة الذى اجتمع بباريس من ١٣ — ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٩ لدراسة مقترحات الاتحاد السالفة الذكر ، والمعلومات القيمة التى جمعت عن هذا الموضوع ، وكلف المدير العام للمنظمة أن يضع تقريراً شاملا متضمنا جميع الآراء التى أبديت فيه ، والدراسات التى يقوم بها خبراء عالميون فى مختلف نواحى هذا البحث ، ليتقدم إلى المجلس فى اجتماعه القادم بالتوصيات التى تعرض على المنظمة فى الاجتماع السنوى القادم لإقرارها ، وسيوضع تقرير واف فى هذا الموضوع ، يرسل للحكومات المشتركة فى المنظمة قبل ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، لتستطيع أن تبدى رأيها فى التوصيات التى سيطلب إقرارها فى الاجتماع السنوى الذى ينتظر أن يعقد بواشنجطون فى شهر نوفمبر القادم .